هل تواجه مشكلة في قراءة هذا البريد الإلكتروني؟ استخدم متصفحك لعرضه

العربية الصينية الإسبانية الروسية

شارك هذه الصفحة

يونيو 2018

في هذا الإصدار

- تطورات مكافحة الفساد
- مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
- تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات
- المصادر العالمية للتحقيقات

تطورات مكافحة الفساد

لجنة الأوراق المالية والبورصات تقترح إجراء تعديلات على برنامج مكافآت المبلّغين عن الأعمال غير القانونية

في 28 يونيو 2018، اقترحت لجنة الأوراق المالية والبورصات إجراء تعديلات على عملية منح المكافآت للمبلّغين عن الأعمال غير القانونية لديها لأول مرة منذ الإعلان عن البرنامج في 2010. من أبرز الاقتراحات التي تم تقديمها هو السماح للجنة الأوراق المالية والبورصات بممارسة سلطتها التقديرية لمنح المبلّغين عن الأعمال غير القانونية مبالغ أكبر - تصل إلى 2 مليون دولار - في الحالات التي سيضمن فيها الاسترداد عادة حصول المبلّغ عن الأعمال غير القانونية على مكافأة أقل من 2 مليون دولار، ومنح المبلّغين عن الأعمال غير القانونية مبالغ أقل - لا تقل عن 30 مليون دولار - متى كانت العقوبات المالية المفروضة تتجاوز 100 مليون دولار. أي تعديل تقديري خاص بمنح المكافآت سيظل متسقًا مع الأمر القانوني الملزم بأن تتراوح المكافآت من 10 في المئة إلى 30 في المئة من مبالغ العقوبات المالية التي يتم تحصيلها، حينما تبلغ مبالغ العقوبات المالية الإجمالية مليون دولار على الأقل.

بالإضافة لذلك، ستعمل التعديلات المقترحة على (1) توضيح أن مكافآت المبلّغين عن الأعمال غير القانونية متاحة في الحالات التي تتضمن وجود اتفاق مقاضاة مؤجل أو اتفاق بعدم المقاضاة؛ (2) مراجعة تعريف المبلّغ عن الأعمال غير القانونية بحيث يكون متماشيًا مع قرار المحكمة العليا الصادر في فبراير 2018 والذي يلزم المبلّغين عن الأعمال غير القانونية بإبلاغ لجنة الأوراق المالية والبورصات بالمعلومات مباشرة وذلك كي يتأهلوا للحماية من الانتقام، بدلاً من الاكتفاء بإبلاغ مشرفيهم وموظفي الامتثال داخليًا؛ و(3) تسهيل عملية المراجعة فيما يخص منح المكافآت التي سقطت بالتقادم أو المتكررة أو التي تم منحها لأشخاص غير مؤهلين. ستخضع التعديلات المقترحة لفترة لجمع تعليقات الجمهور ستمتد لـ 60 يومًا بعد نشر التعيلات المقترحة في السجل الفيدرالي.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي للجنة الأوراق المالية والبورصات
- *وول ستريت جورنال*

البدء في اتخاذ إجراءات جنائية في المملكة المتحدة في إطار التحقيقات الخاصة بشركة Unaoil

في 26 يونيو 2018، أعلن مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة بالمملكة المتحدة أنه بدأ في اتخاذ إجراءات جنائية ضد شركة Unaoil SAM وشركة Unaoil Ltd. ومقرهما إمارة موناكو بناء على إدعاءات بسدادهما لمدفوعات غير مشروعة للحصول على عقود في العراق. تلقت الشركتان كلتاهما أمري استدعاء بتهمتي التآمر لتقديم مدفوعات غير مشروعة.

وكان مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة قد باشر التحقيق في التهمة الموجه لشركة Unaoil منذ مارس 2016، وتم توجيه الاتهامات بشكل فردي للعديد من المديرين التنفيذيين السابقين بالشركة (وهو ما ظهر بالنشرة الحمراء في نوفمبر 2017 و مايو 2018). وتجدر الإشارة إلى أن وزارة العدل الأمريكية قد فتحت تحقيقها الخاص بشأن أنشطة Unaoil، ولكنها أنهت تحقيقات عديدة طالت شركات اقترنت أسماؤها بسوء التصرف المزعوم دون توجيه تهم إليها (وهو ما ظهر بالنشرة الحمراء في أكتوبر ونوفمبر 2017).

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي الخاص بمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة
- *رويترز*
- *فايننشال تايمز*

كريدي سويس تسدد 47 مليون دولار لوزارة العدل لإنهاء التحقيق في توظيف أبناء المسؤولين بآسيا

في 6 يونيو 2018، أعلنت مجموعة كريدي سويس جروب أيه جي (كريدي سويس) عن موافقتها على سداد غرامة تبلغ 47 مليون دولار بموجب اتفاقية بعدم المقاضاة أبرمتها مع وزارة العدل الأمريكية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي أصدرت فيه كريدي سويس بيانًا صحفيًا، لم تخرج وزارة العدل ببيان أو تكشف عن اتفاقية عدم المقاضاة. وكانت كريدي سويس قد أعلنت أن التسوية تتعلق بانتهاكات محتملة لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) نجمت عن ممارسات التوظيف التي اتبعها مكتب كريدي سويس بهونغ كونغ في آسيا. وسبق وأن أعلنت كريدي سويس عن إجراء وزارة العدل لتحقيقات، في الفترة بين 2003 و2007، بشأن ادعاءات بتعيين كريدي سويس لموظفين نظير الحصول على مزايا من الحكومة، من قبيل عقود حكومية وموافقات تنظيمية.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي الخاص بكريدي سويس
- *وول ستريت جورنال*
- *رويترز*

وزارة العدل تنهي التحقيق في انتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) بليبيا

في 4 يونيو 2018، أعلنت وزارة العدل، بموجب اتفاق مقاضاة مؤجل، أن Société Générale S.A. ("SocGen')، وهي مؤسسة خدمات مالية عالمية مقرها فرنسا، بالاشتراك مع SGA Société Générale Acceptance N.V ("SGA') وهي شركة فرعية مملوكة لها بالكامل، قد وافقتا على سداد 860 مليون دولار للسلطات الأمريكية والفرنسية لتسوية إدعاءات سوء التصرف في ليبيا. وقد أشارت وزارة العدل إلى القضية باعتبارها أول "تسوية يتم التوصل إليها بالتنسيق مع السلطات الفرنسية حول قضية رشوة أجنبية" وأشارت تحديدًا إلى أن SocGen ستتلقى ائتمانًا لسداد الغرامة الفرنسية - يساوى 50 في المئة من إجمالي الغرامة الجنائية التي سيتم سدادها للسلطات الأمريكية.

وفي السياق ذاته، أعلنت وزارة العدل أيضًا، بموجب اتفاق عدم المقاضاة، أن Legg Mason, Inc.، وهي شركة إدارة استثمارات مقرها الولايات المتحدة، قد وافقت على دفع 64.2 مليون دولار كغرامات وردّ أرباح غير مشروعة لوزارة العدل. وقد سبق وأن تناول تحقيق وزارة العدل الشراكة بين Permal Group Ltd. وهي شركة فرعية تابعة لـ Legg Mason وبين SocGen في ليبيا تحديدًا.

لمزيد من المعلومات

- اتفاق المقاضاة المؤجل الخاص بـ SocGen
- الاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة الخاص بـ SGA
- البيان الصحفي الخاص بوزارة العدل
- البيان الصحفي الخاص بوزارة العدل
- اتفاق عدم المقاضاة الخاص بـ Legg Mason
- *وول ستريت جورنال*

تعيين ليزا أوزوفسكي مديرة جديدة لمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة بالمملكة المتحدة

في 4 يونيو 2018، أعلن مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة عن تعيين ليزا أوزوفسكي كمديرة جديدة للمكتب، خلفًا للمدير السابق دايفيد جرين، والذي انتهت مدته في 20 أبريل 2018. ستبدأ أوزوفسكي، وهي مدعي عام فيدرالي أمريكي سابق وعملت كذلك في مكتب المستشار العام لمكتب التحقيقات الفيدرالية فضلاً عن مجموعة من المناصب في القطاع الخاص، مدتها في 3 سبتمبر 2018 لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي الخاص بمكتب النائب العام بالمملكة المتحدة
- البيان الصحفي الخاص بمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة
- *غارديان*
- *فايننشال تايمز*

إصدار مكتب الصناعة والأمن (BIS) لأوامر قضائية لكيانات مقرها بكاليفورنيا بسداد غرامة مدنية تبلغ 221000 دولارًا وأمر رفض معلق

في 25 مايو 2018، أصدر مكتب الصناعة والأمن (BIS) التابع لوزارة التجارة أمرًا قضائيًا ضد كل من شركة Merit Aerospace, Inc.، وهي شركة تقدم السلع الهندسية والخدمات التجارية الخاصة بالفضاء ومقرها باسادينا، ويانج هونغ (جو) تشو، المدير التنفيذي لـ Merit Aerospace بباسادينا.

ينطوي الأمر القضائي على اتهامات تنص على أنه في 7 نوفمبر 2012 قامت Merit Aerospace (1) بإعداد مستندات شحن زائفة تفيد بأن التصدير كان لعميل مختلف عما كان عليه العميل المقصود في واقع الأمر و(2) أشارت إلى أن قيمة القِطَع أقل بكثير من القيمة الحقيقية للشحنة. اتخذت Merit Aerospace هذه الإجراءات بعدما أخطر مكتب إنفاذ قوانين التصدير (OEE) التابع لمكتب الصناعة والأمن (BIS) شركة Merit Aerospace بأن شحنتها السابقة للعميل الحقيقي قد تم احتجازها في الوقت الذي كانت لا تزال تناقش فيه مع مكتب إنفاذ قوانين التصدير (OEE) أعمالها التصديرية مع هذا العميل. وفيما يتصل بعملية التصدير التي تمت في 7 نوفمبر، قدم تشو معلومات إلكترونية خاصة بالصادارت للحكومة الأمريكية من خلال شركة الشحن، والتي لا تكشف عن الهوية الحقيقية للمتلقي النهائي للسلع. وقد أخفت Merit Aerospace هذه الإجراءات بتعمّد عدم إبلاغ مكتب إنفاذ قوانين التصدير (OEE) بها أثناء الاجتماع الذي عُقد في 8 نوفمبر 2012.

قرر مكتب الصناعة والأمن (BIS) توقيع عقوبة مدنية تبلغ 221000 دولار يتحمل مسؤوليتها Merit Aerospace وتشو مجتمعين ومنفردين. كمل يلزم الأمر القضائي الكيانين كليهما بإكمال تدقيقين خارجيين في إطار برنامج الامتثال لضوابط التصدير الخاص بـ Merit Aerospace. في الوقت الذي يوجد فيه أمر رفض مدته أربع سنوات، لا تزل هذه العقوبة معلقة بفرض سداد الغرامة والامتثال لمتطلبات الأمر الأخرى.

لمزيد من المعلومات

- أمر مكتب الصناعة والأمن (BIS) القضائي

تنبيه العميل الصادر عن Akin Gump: وزارة التجارة توقع اتفاقًا جديدًا مع ZTE لرفع أمر الرفض مقابل إجراءات امتثال وعقوبات إضافية مستحدثة

في يوم الخميس الموافق 7 يونيو 2018 أعلن وزير التجارة الأمريكي ويلبور روس عن توصل الإدارة الأمريكية لاتفاقية نهائية مع شركة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الصينية Zhongxing Telecommunications Equipment Corporation ("ZTE Corporation") لتعديل وإحلال أمر الرفض الخاص بوزارة التجارة الصادر في 15 أبريل 2018 ضد ZTE Corporation و.ZTE Kangxun Telecommunications Ltd ("ZTE Kangxun") (التي يشار إليها إجمالاً بـ ZTE). فرض الأمر الصادر في 15 أبريل حظرًا واسعًا على ZTE يمنعها من القيام بكل الأنشطة تقريبًا المتعلقة بلوائح إدارة التصدير لمدة تبلغ سبع سنوات ردًا على عدم امتثال ZTE للشروط المتفق عليها المتعلقة بمبيعات ZTE السابقة غير المشروعة لإيران وكوريا الشمالية.

اتفاق التسوية البديل الموقع مع ZTE مشروط بسداد ZTE لمليار دولار إضافي كغرامات وإيداع 400 مليون جنيه في حساب الضمان المعلق في أحد البنوك الأمريكية المعتمدة من قبل مكتب الصناعة والأمن (BIS). يجب على ZTE كذلك تطبيق إجراءات امتثال إضافية غير مسبوقة، تتضمن الاحتفاظ بفريق خاص من موظفي الامتثال المستعدين للإجابة على استفسارات مكتب الصناعة والأمن (BIS) واستبدال مجلس الإدارة بالكامل والقيادات رفيعة المستوى لشركتي ZTE كلتيهما المشار إليهم في الأمر الصادر في 15 أبريل.

بحسب الأسئلة المتكررة الصادرة عن مكتب الصناعة والأمن (BIS) فيما يخص اتفاق التسوية البديل، لن يتم رفع أمر الرفض إلى أن تسدد ZTE الغرامات التي يشترطها هذا الاتفاق؛ وسيعلن مكتب الصناعة والأمن (BIS) عن الوقت الذي سيتم فيه استبعاد ZTE من قائمة الأشخاص المرفوضين ورفع الأمر الصادر في 15 أبريل.

لمزيد من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن Akin Gump

وزارة العدل توجه اتهامات لمواطن صيني قاطن بماساتشوستس بالتآمر لتصدير معدات حربية مضادة للغواصات للصين بطريقة غير مشروعة

في 21 يونيو 2018، وجه مكتب النائب العام الأمريكي لمقاطعة ماساتشوستس اتهامات لشورن تشين، وهو مواطن صيني مقيم في ويلزلي، ماساتشوستس بالتآمر لانتهاكه قوانين الرقابة على الصادرات الأمريكية وتقديم إفادات زائفة للحصول على فيزا.

يدير تشين العديد من الشركات الصينية التي تستورد سلع أمريكية وأوروبية ذات تطبيقات بحرية للصين. يُزعم أن تشين قد تواصل مع Northwestern Polytechnical University (NWPU)، وهو معهد بحثي عسكري صيني تابع لجيش التحرير الشعبي الصيني (PLA)، وتلقى أوامر لتوريد وتصدير سلع أمريكية المنشأ مضادة للغواصات. تجدر الإشارة إلى أن NWPU مدرج على قائمة الكيانات الخاصة بوزارة التجارة منذ 2001 لمساعدته لجيش التحرير الشعبي الصيني (PLA) على تطوير تكنولوجيا عسكرية متقدمة. يُزعم أن تشين، في الفترة من يوليو 2015 إلى ديسمبر 2016، صدّر 78 هيدروفون (أجهزة ترصد الموجات الصوتية تحت الماء) من الولايات المتحدة إلى NWPU دون الحصول على التراخيص المطلوبة من

وزارة التجارة. لم يكشف تشين عن NWPU باعتباره المستخدم النهائي وقدم معلومات زائفة للحكومة الأمريكية.

يواجه تشين عقوبة الحبس لمدة تصل إلى 20 عامًا ودفع غرامة تبلغ مليون دولار لانتهاكه لقوانين الرقابة على الصادرات. وقد مثل أمام المحكمة الفيدرالية في بوسطن في 22 يونيو 2018.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي الخاص بوزارة العدل

رجل أعمال إيراني متهم بتصدير مواد نووية خاضعة لضوابط عدم الانتشار النووي من إلينوي بموجب لائحة اتهام فيدرالية جديدة غير موقعة

في 20 يونيو 2018، حكمت محكمة مقاطعة شيكاغو الفيدرلية على سعيد فلدبيكي لمحاولته في 2011 تصدير أنابيب ألمونيوم أمريكية المنشأ، خاضعة لضوابط عدم الانتشار النووي، بطريقة غير مشروعة لإيران عن طريق بلجيكا وماليزيا. جاء الاتهام عقب إجراء تحقيق قاد إلى إدانة نيكولاس كايجا، مالك الشركة البلجيكية التي تلقت الأنابيب وهي في طريقها لإيران. فلدبيكي هارب من العدالة ويواجه عقوبة الحبس لمدة تصل إلى 20 عامًا لارتكابه هذه الجرائم وجرائم أخرى مذكورة في لائحة الاتهام.

تزعم لائحة الاتهام أيضًا تصدير التيتانيوم لإيران في 2009 عن طريق جورجيا، والإمارات العربية المتحدة، وماليزيا بالاستعانة بشركات تخضع لسيطرة فلدبيكي في هذه الدول. علاوة على ذلك تزعم الاتهامات عن اشتراك فلدبيكي، في 2012، في نقل صفائح أكريليك مشتراة من شركة في كونيتيكت إلى إيران. زعم فلدبيكي أن هذ الصفائح سيتم استخدامها فقط في هونغ كونغ.

يواجه السيد فلدبيكي اتهامات بالاحتيال الإلكتروني، ومحاولة انتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية، والتآمر للاحتيال على الولايات المتحدة، وتصدير أغراض بطريقة غير مشروعة إلى الولايات المتحدة وتقديم إفادات زائفة في نموذج تصدير خاص بالولايات المتحدة.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي الخاص بوزارة العدل
- لائحة اتهام وزارة العدل

تطورات الصادرات، والعقوبات، والجمارك

إصدار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC للرخصة 16 العامة الخاصة بأوكرانيا/روسيا التي تجيز إنهاء التعاملات مع بعض الكيانات

عقب إدراج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC في 6 أبريل 2018 لسبعة من كبار رجال الأعمال الروس ولـ 12 شركة يمتلكونها أو يسيطرون عليها، أصدر المكتب في 4 يونيو 2018 الرخصة 16 (GL) العامة الخاصة بأوكرانيا/روسيا التي تسمح للأشخاص الأمريكيين بالاشتراك في معاملات إنهاء معينة أو الاستمرار في العمل مع EN+ Group PLC أو JSC EuroSibEnergo أو أي كيان تمتلكه أي من الشركات بشكل مباشر أو غير مباشر، بنسبة 50 في المئة أو أكثر حتى 23 أكتوبر 2018. تأتي هذه الرخصة بعد سلسلة من الرخص المماثلة التي سبق وأن تمت الإشارة إليها في الإصدارات السابقة من الإشارة الحمراء وتنبيهات العميل الصادرة عن Akin Gump.

لمزيد من المعلومات

- الرخصة العامة
- تنبيه العميل الصادر عن Akin Gump
- النشرة العامة مايو 2018

وزارة الخزانة تقوم بإدراجات جديدة بموجب قانون CAATSA

في 11 يونيو 2018، أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC خمسة كيانات روسية وثلاثة أفراد روس بموجب الأمر التنفيذي 13694 (بشأن العقوبات المتعلقة بأمن الإنترنت) والمادة 224 من قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات (CAATSA). تم إدراج هؤلاء الأفراد والكيانات على أساس أن هؤلاء الأفراد أو الكيانات التي تخضع لسيطرتهم قد قدموا "موادًا ودعمًا تكنولوجيًا" لدائرة الأمن الفيدرالي الروسية (FSB). وأشار البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC إلى أن الإجراء الجديد "يستهدف قدرات الحكومة الروسية تحت الماء" وتحديدًا "قدرتها على تتبع كابلات الاتصالات تحت سطح البحر". وسبق وأن أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC دائرة الأمن الفيدرالي الروسية (FSB) في 15 مارس 2018، بموجب قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات (CAATSA) لأنشطة معينة تتعلق بأمن الإنترنت.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC يسحب التراخيص العامة الخاصة بخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، ويعدّل لائحة المعاملات والعقوبات الإيرانية وينشر أسئلة متكررة محدثة

في 27 يونيو 2018 سحب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC الرخصة العامة "H" والرخصة العامة "I" اللتين تم إصدارهما لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، والتي يشار إليهما عادة بالاتفاق النووي الإيراني. كانت الرخصة العامة H تسمح للكيانات غير الأمريكية المملوكة أو الخاضعة لسيطرة مواطنين أمريكيين بالاشتراك في أنشطة معينة تشمل إيران وكانت الرخصة العامة I تسمح بمعاملات معينة ترتبط بالتفاوض على، أو إبرام عقود طارئة مع إيران تشمل طائرات وركاب تجارية معينة والمعاملات الخاصة بالقطع/الخدمات ذات الصلة. وفي نفس الوقت، عدّل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC لائحة المعاملات والعقوبات الإيرانية، 31 C.F.R. الجزء 560 (ITSR) لإصدار رخصتين عامتين جديدتين تسمح بإنهاء التعاملات، حتى 6 أغسطس 2018، التي تم السماح بها مسبقًا بموجب الرخصة العامة I وإنهاء التعاملات، حتى 4 نوفمبر 2018 التي تم السماح بها مسبقًا بموجب الرخصة العامة H.

كما ضيق مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC نطاق الرخص العامة التي تسمح باستيراد أو التعامل في السجاد والأغذية الإيرانية المنشأ للولايات المتحدة وكذلك خطابات الاعتماد وخدمات السمسرة ذات الصلة، لإنهاء الأنشطة التي تسمح بها حتى 6 أغسطس 2018 و4 نوفمبر 2018.

كما حدّث مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC الأسئلة المتكررة 4.3، 4.4، 4.5 بشأن إعادة فرض العقوبات بموجب مذكرة الأمن القومي الرئاسية الصادرة في 8 مايو 2018 ذات الصلة بخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA).

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC
- تعديلات لائحة المعاملات والعقوبات الإيرانية
- الأسئلة المتكررة المحدثة
- تنبيه العميل الصادر عن Akin Gump

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC ينشر لائحة عقوبات ماغنتسكي العالمية

في 29 يونيو 2018 نشر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC لائحة عقوبات ماغنتسكي العالمية في 31 C.F.R الجزء 583. وكما أشار في بيانه الصحفي، تطبق هذه اللائحة قانون ماغنتسكي الخاص بالمساءلة بشأن حقوق الإنسان العالمية والأمر التنفيذي 13818 الصادر في 20 ديسمبر 2017 ("تجميد ممتلكات الأشخاص المتورطين في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو الفساد"). وتبعًا للقاعدة النهائية، ينوي مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC إضافة لوائح "بمجموعة من التنظيمات الأكثر شمولاً، والتي قد تتضمن المزيد من الإرشادات التفسيرية والتعريفية، والتراخيص العامة، وبيانات سياسة الترخيص".

لمزيد من المعلومات

- السجل الفيدرالي

المصادر العالمية للتحقيقات

- وزارة التجارة توقع اتفاقًا جديدًا مع ZTE لرفع أمر الرفض مقابل إجراءات امتثال وعقوبات إضافية مستحدثة
- الوكالات الحكومية تواجه حالة من البلبلة بعد حكم المحكمة العليا بضرورة تعيين قضاة القانون الإداري بلجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC ALJs)

مزيد من المعلومات للمحامين المشتركين في التحقيقات العالمية وممارسة الامتثال.

المحررون التنفيذيون
بول دبليو بتلر
كريستيان ديفيس

محررو تطورات مكافحة الفساد
ستانلي وودوارد
ميليسا تشاستانغ
آن كولكر

محررو مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
سوزان كين
سينا كيميجار
كريس تشامبرلين
سارة كيروين

ترجمات *النشرة الحمراء* إلى اللغتين الصينية، والروسية متاحة على أساس مؤجل. يرجى فحص الروابط الموجودة أعلاه أو روابط الطبعات المؤرشفة أدناه للاطلاع على الطبعات المترجمة السابقة.

akingump.com

.Akin Gump Strauss Hauer & Feld LLP 2018 © جميع الحقوق محفوظة. الإعلان للمحامين. تُوزع هذه الوثيقة للاستخدام المعلوماتي فقط؛ لا تشكل نصيحة قانونية ويجب عدم استخدامها على هذا النحو. متطلبات النشرة الدورية رقم 230 لنظام IRS: لا يقدم هذا المنشور على شكل رأي مشمول، بالمعنى المقصود في النشرة الدورية 230 الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية. وبالتالي، فاننا مطالبون باخبارك أنه لا يمكنك الاعتماد على أي مشورة ضريبية ترد في هذا المنشور بغرض تجنب غرامات الضرائب الاتحادية للولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز استخدام أي مشورة ضريبية ترد في هذا المنشور لتشجيع طرف آخر على القيام بمعاملة أو تسويقها له أو توصيته بها. يقدم المحامون في مكتب لندن خدمات قانونية من خلال شركة Akin Gump LLP، التي تمارس أعمالها تحت اسم Akin Gump Strauss Hauer & Feld. شركة Akin Gump LLP هي شركة محدودة المسؤولية في نيويورك وهي مرخصة ومنظمة من قبل سلطة تنظيم المحامين بموجب الترخيص رقم 267321. قائمة الشركاء متاحة للتفتيش في الطابق الثامن، ميدان Ten Bishops، لندن E1 6EG. يقدم المحامون في مكتب هونغ كونغ خدمات قانونية من خلال شركة Akin Gump Strauss Hauer & Feld، وهي شركة محامين تنظمها جمعية القانون في هونغ كونغ. مكتبهم المسجل في الوحدات 08-1801 و 10، الطابق 18، Gloucester Tower, The Landmark, 15 Queen's Road Central, Central، هونغ كونغ. تأسست شركة Akin Gump Strauss Hauer & Feld LLP، وهي شركة ذات مسئولية محدودة بموجب قوانين ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية. مكتب بكين هو مكتب تمثيلي لشركة Akin Gump Strauss Hauer & Feld LLP.